

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*.

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، تغتنم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية هذه الفرصة كي تعرب عن تأييدنا المستمر لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين تنفيذاً تاماً وفعالاً. وقد ركزت الرابطة، لقرابة قرن، على الصلات القائمة بين التفاوت بين الجنسين، والظلم الاجتماعي والاقتصادي، والأسباب الجذرية للحروب. وعقب انتهاء الدورة الخامسة والخمسين، اجتمع النساء من جميع أنحاء العالم في إطار المؤتمر الدولي للرابطة في سان خوسيه (٣٠ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ٢٠١١) للتأكيد مجدداً على موقفنا وإعادة التركيز على العمل من أجل منع نشوب النزاعات وانعدام الأمن من خلال تعزيز حقوق جميع الأفراد.

وعلى خلفية الموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين، ألا وهو "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"، تلقت الرابطة الانتباه إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات وهي: المشاركة، وحقوق حيازة الأراضي والانتفاع بها، وحقوق الشعوب الأصلية، والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والتحديات والآثار الخاصة المتعلقة بالكوارث والنزاعات وانعدام الأمن على حياة المرأة الريفية.

وغالباً ما تتعرض المرأة الريفية لانتهاكات حقوق محددة، وللإقصاء، والعزل، والفقر، وهي تتأثر بشدة بالكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والتسليح والنزاعات. ولتوجيه الانتباه إلى بعض المواضيع المشتركة، تسلسل الرابطة الضوء على حالات واردة من فروعنا الوطنية تجسد تعقد التحديات التي تواجهها المرأة الريفية واتساع نطاقها.

وتشدد الرابطة باستمرار على مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية صنع القرار ومستوياتها باعتبارها مشاركة أساسية لتحقيق مستويات معيشة أفضل، وللقضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطية، والسعي وراء تحقيق التنمية المستدامة والسلام العادل. ورغم ذلك، لا تزال المرأة، وبخاصة المرأة الريفية، مستبعدة من الحكم المحلي وقلمها تكون ممثلة على الصعيدين الوطني أو الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن سوء تمثيل الشواغل السياسية للمرأة يفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي تواجهها.

ويشدد فرع الرابطة في باكستان على أن تمكين المرأة الريفية أساسي لتيسير مشاركتها الفعلية. وإننا نذكر بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر السنوي لمنظمة بوتوهار من أجل الدعوة في مجال التنمية الذي عقد في إسلام آباد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية، وشارك فيه أكثر من ٨٠٠ شخص، معظمهم من النساء الريفيات اللواتي وفدن من جميع

أنحاء باكستان. وقد دعا المؤتمر في توصياته إلى تمثيل المرأة الريفية على جميع مستويات عملية صنع القرار، بما في ذلك في المجالس الاتحادية القروية ولجان السلام في الأفضية؛ وضرورة إضافة بند اعتمادات جديد في جميع الميزانيات السنوية للأفضية؛ ووضع آلية تنفيذ للقانون المتعلق بمكافحة التحرش الجنسي. وفي هذا المقام، تشدد الرابطة على أنه لا ينبغي أن ينظر إلى المرأة فقط كضحية، إنما بالأحرى كعنصر فاعل لإحداث التغيير في المجتمعات المحلية التي تنتمي إليها.

لطالما عانت المرأة الريفية من الآثار السلبية للعولمة وتحرير التجارة والخصخصة. وتعرض المرأة للتمييز والإقصاء بسبب السياسات المتصلة بملكية واستخدام الموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي والمياه والأغذية والسلع التعدينية. ويدعو فرع الرابطة في الهند إلى أن تُستشار المرأة قبل أن تستولي الدولة على الأراضي من المزارعين، وألا تعتبر الصفقة قانونية قبل الحصول على موافقة المرأة. وفي الوقت الراهن، يرغب المزارعون في الهند، ولا سيما المزارعات، على التخلي عن أراضيهم، ثم يجبرون على الانتقال إلى المناطق الحضرية حيث ينضمون إلى القوة العاملة التي تفتقر إلى المهارة، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى التديني الشديد في مستوى معيشتهم بسبب عدم حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والأجر اللائق.

وبالنسبة إلى المزارعين الذين يبقون في المجتمعات الريفية، تصبح البيئة ملوثة وتتعاظم التحديات التي تكتنف الزراعة. ويتسبب الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية بالتدهور الشديد للبيئة، ويزيد بدوره من خطر تعرض الأراضي الزراعية للفيضانات المفاجئة والتآكل بل والجفاف. وهذه الآثار التي تقع على المجتمعات الريفية، لا سيما على النساء اللواتي يتحملن الكثير من عبء العمل في المناطق الريفية، هي آثار مدمرة، وتكلف المجتمعات المحلية الريفية أثماناً اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يمكن تصورها. وعلى نحو مماثل، يتسبب كل من النزاعات والمركب العسكري - الصناعي وإنتاج الأسلحة واستهلاكها، وكذلك الاستخدام الخطر والآثار الدائمة لليورانيوم المستنفد ومخلفات الحرب وأنشطة التعدين غير المستدامة بالتدهور البيئي وما ينجم عنه من آثار معطلة على الاستدامة وصحة المجتمع المحلي ويقاوم حدة هذا التدهور.

وتؤكد فروع الرابطة في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على غرار فرعها في الهند، على أهمية حماية الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. ولا تزال الزراعة المصدر الرئيسي لفرض العمل والأساس لبقاء المرأة الريفية. وفي الواقع، فإن أغلبية المزارعين على نطاق العالم هم من النساء، إلا أن هؤلاء النساء

لا يحصلن على فرصة متساوية للاستفادة من التكنولوجيا والتدريب والقروض والأراضي والدعم. وقد يؤثر تمكين المرأة الريفية في ما يتعلق بالأمن الغذائي بقدر كبير في توافر الإمدادات الغذائية خلال العقود المقبلة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتأثر الموارد الطبيعية والإمدادات الغذائية سلباً بشدة بسبب استمرار انعدام الأمن والتزاع، مما أسفر عن التشريد القسري لأفراد المجتمعات المحلية إلى المخيمات التي يعتمدون فيها على معونة غذائية غير كافية. وفضلاً عن ذلك، وحيثما لا تيسر الموارد الطبيعية، بما فيها المياه والأراضي، بسهولة نظراً إلى أسباب طبيعية أو غير طبيعية، يزيد احتمال تكرار أعمال العنف وطول أمدها. وعلاوة على ذلك، تتعرض المرأة الريفية للاعتداءات بدرجة أكبر، ويشمل ذلك العنف الجنسي، حين تضطر إلى مغادرة مخيمات أو مجتمعات المشردين لزراعة أرضها. وتشدد الرابطة على أهمية كفالة حماية المرأة الريفية، وإمكانية وصولها إلى الموارد الطبيعية وقدرتها على ممارسة الزراعة بأمان. وتطالب فروع الرابطة بتوفير فرصة عادلة ومتساوية للمرأة والرجل من أجل الوصول إلى جميع الموارد الطبيعية والاقتصادية والسياسية، وبإشراك المرأة في البرامج والعمليات، وبطلب مشورتها بشأن كيفية حماية تلك الموارد والحفاظ عليها.

وشددت فروع الرابطة في كوستاريكا وكولومبيا والمكسيك تحديداً على الإقصاء التاريخي والمتواصل للمرأة من الشعوب الأصلية، مما أرغمها على العيش في مناطق نائية، مع إمكانية محدودة للغاية للحصول على الموارد والخدمات. ولا تزال هذه المجتمعات تعاني من شدة التهميش الاقتصادي والاجتماعي ومن عدم إمكانية التمتع بحقوق الإنسان الأساسية المكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وإننا نثيب بجميع الجهات الفاعلة في الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تعكس اتجاه تمهيش السكان الريفيين من الشعوب الأصلية، لا سيما النساء الريفيات، وأن تكفل منح أفراد هذه الشعوب فرصاً متساوية للتمتع بالحقوق والخدمات الأساسية باعتبارهم من أفراد المجتمع.

وتوضح هذه الأمثلة حسامة التحديات التي تواجهها المرأة الريفية، وهي تحديات تتفاقم بسبب أعمال العنف والتزاع، كما عانت منها عضوات الرابطة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في باكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا. وفي المجتمعات الريفية المتأثرة بالتزاع، بينما يشارك الرجل في الحرب، تتولى المرأة إعالة الأسرة، وتدير شؤون المنزل، وتوفير الطعام، والاهتمام بجميع المسائل الخاصة والعامة. وحالياً، تعاني أخواتنا في أماكن عديدة، على غرار اليمن والجمهورية العربية السورية، ويكافحن لإبقاء أسرهن على قيد الحياة وسط العنف الممحي. وتدين الرابطة بشدة جميع أشكال العنف وتدعو إلى

الإهاء الفوري للاستخدام القمعي للقوة حيثما وأينما وجد. وفضلاً عن ذلك، فهيب بالحكومات والجهات الفاعلة المعنية كفالة ضمان الحماية الكافية للمرأة من أعمال العنف والتعويض عن تعرضها لهذه الأعمال.

وفي جميع المجتمعات، لا يزال انتشار الأسلحة يسهّل ارتكاب الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى أثر الأسلحة، ثمة صلات مباشرة وغير مباشرة بين الإفراط في الإنفاق العسكري، وتجارة الأسلحة، والتراعات العنيفة، وانخفاض الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الريفية والمساواة بين الجنسين. وتطالب الرابطة بتطبيق المجال الحاسم هاء من منهاج عمل بيجين، الذي يدعو إلى الحد من الإنفاق المفرط على الأسلحة، وميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة ٢٦ منه على "أقل تحويل موارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

وإننا نحث مسؤولي الدول والأمم المتحدة على عدم الاكتفاء بتقديم الدعم لنا بالقول فقط، بل على الاستثمار في الوقاية من العنف والتمييز والتراعات، وعلى مجابهة العسكرة وعواقبها الوخيمة على المرأة والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق الريفية. وإننا ندعو جميع من يهتمهم الأمر للسعي إلى نزع فعال وصارم للسلح وفرض ضوابط على الاتجار بالأسلحة، وكذلك فرض رقابة ملائمة على تداول الأسلحة الحالية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى عدم استخدام المعاهدة الدولية بشأن تجارة الأسلحة قيد التفاوض حالياً كمجرد إذن إجرائي لنقل الأسلحة، إنما كآلية للمساعدة في منع نشوب التراعات المسلحة وارتكاب انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وللحد من ثقافة العسكرة واقتصادها بقدر كبير.

وإلى جانب منهاج عمل بيجين، تطالب الرابطة بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالأخص المادة ١٤ منها، المتعلقة بالمرأة الريفية، والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتؤكد الرابطة مجدداً التزامها بتحقيق السلام الدائم القائم على الكرامة الإنسانية. وإننا نتطلع للعمل مع شركائنا حول العالم من أجل تقويض ثقافة العسكرة السائدة وبناء ثقافة سلام تخلو من العنصرية والتمييز والظلم الاقتصادي والعنف وجميع أشكال القهر وتمتع فيها النساء، ولا سيما النساء الريفيات، بفرص المشاركة الكاملة على قدم المساواة.